جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سيمنار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2023-2024

مصر ما بعد 2025.. رؤية تنموية طويلة الأجل

الحلقة السادسة

" آفاق الارتقاء بنظام التعليم قبل الجامعي في ضوء التطورات التكنولوجية"

المتحدث

أ.د/ حسام بدراوي

الأستاذ بكلية الطب - جامعة القاهرة

مستشار الحوار الوطني لرؤية مصر 2030

الثلاثاء 23 أبريل 2024

مجموعة عمل السيمنار

المنسق والمشرف العلمي

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المستشار العلمي

أ.د. إبراهيم العيسوي

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق والمشرف العلمي المشارك

أ.د. علاء زهران

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

فريق الدعم المساند

أ. طارق على سليم

المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ. أحمد ممدوح سعد

المدرس المساعد بمركز التنمية الإقليمية

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

د. طارق طاهر عبده

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 23 أبريل 2024 سادس حلقات نشاط سيمنار المعهد – لقاءات الثلاثاء للعام الأكاديمي 2023-2024 **"مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل"** بعنوان: **"آفاق الارتقاء بنظام التعليم قبل الجامعي فى ضوء التطورات التكنولوجية"**، حيث تناول ما يلي:

التعليم والمعرفة والإرادة والإدارة :

كل ما يتخيله العقل، يمكن تحقيقه طالما خطر على البال أساسًا

الجميل في الحلم والخيال أن ١+١ ليس بالضرورة يساوي ٢ ، بل يمكن أن يساوي ٤ أو ٨. وهذا هو الحال عندما نفكر في مصر غداً. أنها ليست فقط دراسات جدوى وعمليات حسابية، وقياس علي إمكانات اللقطة الحالية التي وصلنا فيها لأضعف مستوياتنا، بل هي حُلمنا ....

إن لدينا أكبر مخزون تاريخي من حضارة العالم، ما علينا سوي إظهاره والاستفادة منه سياحياً وثقافياً ليدر ثروة اقتصادية غير مسبوقة، لكننا نعلم أنه لن يتأتى بدون الخدمات لزوار مصر، وكفاءة إدارة الطرق والمطارات والموانئ، ووسائل المواصلات، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وغيرها.

مصر تملك موقعاً جغرافيا فريداً في العالم أجمع، شمالا أجمل شواطئ البحر الأبيض وشرقا شواطئ البحر الأحمر التي لا مثيل لها. نحن نملك أهم ممر مائي على الكرة الأرضية،" قناة السويس "، الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، حفرها أجدادنا بدمائهم وهو الممر المائي الذي يساند موقع مصر الجغرافي العبقري ومن الممكن أن يكون ممر التنمية الرئيسي في البلاد.

مصر تملك ثروة من الغاز تحت أرضها وفي أعماق بحارها قد تكون من مداخل اقتصادنا المستقبلي بحدود لم تصل إليها من قبل. مصر تملك ثروات معدنية في أراضيها، يتم اكتشافها الآن ولم نعرف بوجودها من قبل. مصر تملك أكبر سوق تجاري في الشرق الأوسط، قوة تجذب الاستثمار وتفتح الآفاق ولكننا لا نجذب هذا الاستثمار ولا تنمية بالكفاءة المطلوبة. مصر تملك شمسًا ساطعة أغلب السنة ومصادر رياح، نستطيع إنتاج طاقة نظيفة تكفيها، بل وتكفي أوروبا، مصر تملك قوة ناعمة من الفن والثقافة والمعرفة، علينا إعادة فتح الآفاق أمام انطلاقها وإبداعها مرة أخرى. إن قوة مصر الناعمة كانت سبباً في تأثيرها الإيجابي على من حولها، وما زالت تملك نفس الإمكانات إذا رفعنا عنها القيود، وأزلنا من أمامها المعوقات والرقابة المقيدة لحرية الإبداع. مصر تملك مخزونا حضارياً في جينات شعبها، وقدرات كامنة في شبابها وشيوخها لا تحتاج لانطلاقها سوى إزالة الصدأ من عليها بالتعليم والثقافة والفنون.

الكلام هنا ليس شعارات، ولكنه كلام علمي وله مرجعية ومنهجية وممكن الحدوث

مصر قوية وستزداد قوة، وعلينا التكاتف سويا لتحقيق ذلك، إن استدامه تنفيذ مخططات المستقبل يجب أن تكون معلنة، ولها معايير يمكن قياس إنجازها، وتنشأ بالمشاركة بين حكمة الخبرة، وطاقة الشباب، والقيادة الواعية. ولأن رؤى المستقبل لأي أمة، متداخلة، فلا يمكن النظر إلى مصر المستقبل جزئياً، بل لابد من أن تحوط رؤيتنا لإصلاح جوانبه كلها في وقت واحد. إن وظيفتنا الأولى هي بناء القدرات وتوفير الفرص، وترك الحرية للأفراد للاختيار بين فرص

متعددة.. بعدالة ومساواة في الحقوق. إن القدرة على الاختيار هي موضوع الساعة، إننا نستطيع أن نجعل من كل فرصة أمامنا مشكلة وأزمة، وأن نرى في كل أزمة تواجهنا فرصاً جديدة، وسيعتمد ذلك على معالجتنا للواقع بكفاءة. وكما تتجدد الأفكار، يجب أن تتجدد الوسائل، وروح الإصلاح في المرحلة الجديدة تحتاج إلى آليات جديدة.

إن ثروة مصر الحقيقية، عبر التاريخ، هي في مواطنيها، من صنع الحضارة هم المصريين ، ومن بدأ التنوير في العصر الحديث في كل منطقة الشرق الأوسط هم المصريين، من قام من كارثة 67 وحرر أرضه في ٦ سنوات كانوا المصريين، ولا يجب السماح بفقدان أهم كنوزنا، وهم أطفالنا وشبابنا، سواء بتطرف الفكر، أو رجعية السلوك، أو غياب القيم، أو لتدني غير المقبول في مستوى تعليمهم

هل نستحق الفقر؟

حسب كل المقاييس، لا يمكن لمصر أن تكون دولة فقيرة! بل الأدق أنه لا يجب أن تكون مصر دولة فقيرة! فدولة بها ١٤٥ منطقة أثرية مسجلة لدى اليونسكو، أي ثلاثة أضعاف أكثر دول العالم آثاراً، وبها أعرق حضارات العالم وأميزها، وتملك ٣٢٠٠ كيلو متر من الشواطئ الدافئة على البحرين الأبيض والأحمر، كان يجب أن تكون الأولى على مستوى العالم سياحياً وبجدارة، لا أن تقبع في المركز ٣٤-٣٦ بعدد سائحين لا يتجاوز ١٥ مليون سائح فقط، أي أقل من زوار فيتنام، أو جزيرة ماكاو!

مصر بها 106 مليون مواطن، منهم نحو ٦٠٪ تحت سن الثلاثين، أي لديها طاقة بشرية وإنتاجية مذهلة، لم تستغل حتى الآن الاستغلال الأمثل في الصناعة والتصدير، مثلما فعلت فيتنام والفلبين، وكلتاهما لها تعداد السكان نفسه تقريبًا، وكلتاهما بلا أدنى موارد تذكر، فالأولى تصدر ما قيمته ٣٧١ مليار دولار سنوياً، وتصدر الثانية ما قيمته 310 مليار دولار، في حين أننا نصدر ما قيمته 54 مليار دولار فقط، ومعظمها صادرات غير صناعية!

مصر في موقع جغرافي عبقري بين قارات ثالث، ولم تصبح يوماً مركزاً للطيران العالمي في حين أن عائد دبي الاقتصادي من الطيران عبرها نحو ٥٣ مليار دولار سنوياً!.

مصر يمر من خال قناتها نحو ثلث حاويات العالم، ولا تملك واحدًا في المئة من الحاويات التي تقدر بنحو ٨٠٠٠ سفينة حاويات لقناة بنما، ومعظم الدخل القومي من التفريغ والشحن بأسطولها الذي هو ضعف الأسطول التجاري الأمريكي!
مصر لديها أخصب تربة زراعية ولديها مُناخ معتدل طوال السنة، وتستورد القمح والذرة والسكر والزيوت، ولا تكفي نفسها! مصر بها ثروة معدنية كبيرة، وشمس طوال السنة، وجبال من الرخام الخام، ورمال هي من الأعلى عالميًا في نسبة السيلكا، ولكنها تستورد أكثر مما تصدر، ولا تصنع معظم ما تريده!

وحين نتساءل: لماذا نحن كذلك؟ وبعيدًا عن المبررات المعتادة، تجيبنا الأرقام التي لا تخطئ؛ فمصر ذات أداء متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية، فتحتل المرتبة الـ٩٠ من بين ١٣٣ دولة في فهرس المعرفة العالمي، ما يعني أننا لا ندرك حتى الآن أهمية التعليم، ولم نوله ما يستحق. ومصر في المرتبة الـ٢٤ من بين ١٢٨ دولة في معدل التنمية البشرية العالية، وتراجعت من المرتبة الـ٤٦ في معدل الفساد عام ١٩٩٦ إلى المرتبة الـ١٠٨ من بين ١٨٠ دولة عام 2023 ، وإن كانت أفضل بكثير من ترتيبها ١٣٠ عام ٢٠٢٢.

لكل ما سبق كان من الأجدر أن تكون مصر من أغنى دول العالم، بل أسعدها، لو اهتمت بالتعليم، ومحاربة الفساد، وعملت على الاستثمار الحقيقي الجاد في الإنسان بتنميته البشرية، والاستفادة من ثرواتها وموقعها، وإمكاناتها البشرية.

التعليم في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

الرؤية:

أن يكون التعليم بجودة عالية متاحًا للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي، كفء، عادل، مستدام، مرن مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجيًا، يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، مستنير، مبدع، مسئول، قابل للتعددية، يحترم الاختلاف، فخور بتاريخ بلاده، شغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل بتنافسية مع الكيانات الإقليمية والعالمية

يتضمن هذا النظام جوانب متعددة تتضمن:

1. الجودة العالية : توفير تعليم ذو جودة عالية يضمن فهمًا واستيعابًا فعّالًا للمواد.
2. الكفاءة : تأمين بنية تحتية وإدارية كفؤة لتقديم التعليم بفعالية وفاعلية.
3. العدالة : ضمان عدم وجود تمييز في الوصول إلى التعليم بين الطلاب بناءً على عوامل مثل الجنس، العرق، الدين، أو الطبقة الاجتماعية.
4. الاستدامة : تطوير نظام تعليمي يحافظ على موارد البيئة ويتماشى مع احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
5. المرونة : توفير بيئة تعليمية مرنة تتكيف مع احتياجات وقدرات الطلاب المختلفة.
6. التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا بشكل فعّال في عملية التعليم لتعزيز تجربة التعلم وتسهيل الوصول إليه.

بصورة أساسية، يهدف هذا النظام إلى بناء شخصيات متكاملة للمواطنين، تُمكنهم من تحقيق إمكانياتهم بالكامل والمساهمة بفاعلية في تطوير مجتمعاتهم، ويتضمن هذا أيضًا تعزيز القيم الإيجابية مثل الاحترام، والتعاون، والتفكير النقدي، والمسؤولية الاجتماعية. وفي النهاية، يمكن لهذا النوع من التعليم الشامل أن يُمَكن المواطنين من التنافس بنجاح على الصعيد المحلي والعالمي، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية وفخرهم بتاريخ بلادهم.

أمامنا ثلاثة سيناريوهات

- **السيناريو الأول**

أن تظل الأمور كما هي عليه.

- **السيناريو الثاني**

أن يتم التطوير بجدية للنظام القائم باستخدام كافة الوسائل وفي كل مدارس مصر تحت مظلة رؤية واضحة يتم الالتزام بها من كل الحكومات المتتالية.

- **السيناريو الثالث**

هو الإبداع والابتكار في التطوير ليشمل وسائل جديدة بأشكال جديدة تسمح بمواكبة تطوير التعليم المنتظر في السنوات العشر القادمة.

التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية

أولا: تحدي عدم ملائمة الموازنات المخصصة للتعليم لاحتياجات التطوير الشامل:

يمكن تلخيص تحديات تمويل التعليم في مصر فيما يلي:

- انخفاض الموازنة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع.
- عدم ارتباط الموازنة بالأداء.
- ضعف التمويل من الأنشطة الأكاديمية والمجتمعية .
- عدم تحقيق الاستفادة القصوى من منح ومساعدات التعليم.
- انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية.
- الانخفاض النسبي للطلبة الوافدين وعدم وجود مؤسسات تعليمية نشطة خارج مصر.

ثانيًا: تحدي تنمية مهنة التدريس ورفع كفاءة المعلمين والقوة البشرية في التعليم.

العمل على تطوير كليات التربية، التي يتخرج منها معلمي المستقبل. بحيث تبدأ أكاديمية المعلم بالترخيص لمؤسسات التدريب المختلفة، واعتماد برامج تدريب المعلمين التي تناسب مستويات المهنة، وإعلانها وفتح الباب أمام المعلمين الراغبين في تطوير أنفسهم، وتوفير التمويل اللازم لذلك.

ثالثًا: تحدي تطبيق اللامركزية واعتبار المدرسة وحدة التطوير الأساسية.

إن توجهنا نحو اللامركزية في إدارة العملية التعليمية ينشأ من رؤية متكاملة والاستفادة بخبرات أنظمة إدارة التعليم في مصر والعالم . إن الاتساع والانتشار الجغرافي، وتزايد أعداد المدارس والتلاميذ والأعداد الكبيرة من المعلمين يجعل اختيار هذه الاستراتيجية أكثر إلحاحًا.

رابعًا: أولويات لتخطي تحدي تطبيق السياسات.

أولاً: توفر الإرادة السياسية، غير القابلة للتنازل عن تحقيق طفرة مستدامة في مستوى التعليم في مصر.

ثانيًا: أولوية تحديد الموازنة اللازمة لذلك، وتوفيرها.

ثالثًا: الإعلان، والتمسك أمام المجتمع بالمدى الزمني الذي سيتم التطوير فيه.

رابعًا: الأخذ بمبدأ تحقيق حجم حرج فعال من التطوير والنجاح فيه.

القواعد الحاكمة لاستراتيجيات التطوير

أولا: البدء دائما بمديري ونظار المدارس.

ثالثا: وضع برامج تدريب المعلمين والارتقاء بمستواهم، وتوفير التمويل اللازم لذلك في قمة الأولويات .

ثانيا: الالتزام، بتطوير أو نقل مناهج العلوم والرياضيات والتكنولوجيا من نظم تعليم أخري أثبتت نجاحها .

رابعا: الحماية التشريعية لكل أطر التطوير.

خامسا: تطبيق نظم الجودة والاعتماد.

- **المهارات السبع التي يحتاجها الطالب لمواجهة المستقبل.**

1. التفكير النقدي والقدرة على حل المشكلات
2- التعاون عبر الحدود والقيادة المؤثرة
3- المرونة والقدرة على التكيف
4- المبادرة وريادة الأعمال
5- الاتصال الشفوي والكتابي الفعال
6- الوصول إلى المعلومات وتحليلها
7- الفضول والخيال

الأبعاد السياسية السبعة للاستراتيجية.

- تسويق السياسات ودعمها من وسائل الإعلام.
- منع الهجوم المباشر ضد مجانية التعليم.
- عدم ربط الوظيفة بالشهادة الدراسية.
- إشراك أولياء الأمور.
- إشراك القطاع الخاص.
- استخدام تكنولوجيات المعلومات - والاتصالات الحديثة.
- خلق مناخ وطني للثقافة والعلم.

آفاق الارتقاء بنظام التعليم في ضوء التطورات التكنولوجية

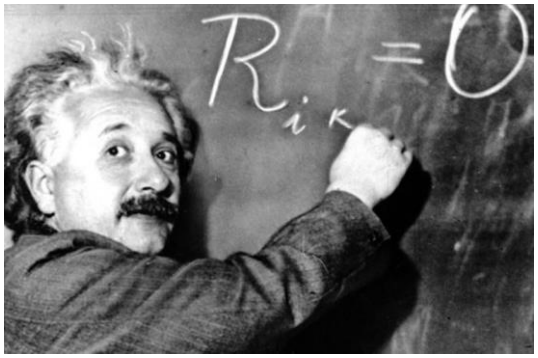

"The significant problems we face cannot be solved at the same level of thinking we were at when we created them".

إن الصعوبات والمشاكل التي تواجهنا لا يمكن حلها وتخطيها بنفس طريقة التفكير التي أنشأتها

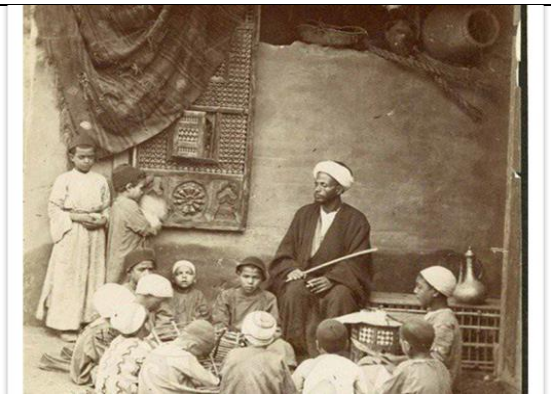

هذا ما حدث في المئة سنة الماضية فهل نحن مستعدون للعشر سنوات القادمة؟

كيف يمكن للنهج الشامل القائم على الذكاء الاصطناعي أن يكون مؤثراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

لكي نتفادى النتائج الكارثية الممكنة، ينبغي للتقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أن تضبطها قواعد أخلاقية حاسمة

ومع اتساع فهم البشر عبر التاريخ وفك رموز هذا النظام الكوني والأرضي، واكتساب الإنسان المعارف والوعي بأسباب حدوث الأشياء، تحسنت قدرتنا على التنبؤ و الاستقراء

الذكاء الاصطناعي Ai

الـ AI يمثل فرصة جبارة للتطور وخدمة البشرية ولا يمكن الوقوف في طريقه إلا أن المتشككين والواقفين ضد التطور، سيحاولون إعاقة استخدامه كما حاولوا عبر التاريخ الوقوف ضد استخدام العقل والتفكير والوقوف في محطة من سبقونا في مرحلة طفولة البشرية، ليصبحوا غير قادرين على التكيف مع المتغيرات ومن ثم البدء متأخرين، فيصبحوا في

ذيل الأحداث أو في صندوق قمامة التطور. إن قدرة الAI العملاقة على معالجة كميات هائلة من البيانات يمكن أن تؤدي إلى رؤى وحلول غير مسبوقة في مختلف القطاعات، أهمها التعليم والرعاية الصحية.

يعد دور AI في التعليم تحويليًا ومتعدد الجوانب، حيث يقدم الإمكانيات لتحويل طريقة تقديم المحتوى التعليمي وتخصيصه وتقييمه، ويتيح إنشاء تجارب تعلّم شخصية للطلاب من خلال تكييف المواد لتناسب وتيرة تعلّمهم وأسلوبهم واهتماماتهم. سيمكن الـ AI من الكشف المبكر عن صعوبات التعلم والتحديات في وقت مبكر ويسمح للمعلمين بالتدخل في وقت مبكر بخطط تعلّم مخصصة. وسيسهم الـ AI في خلق تجمعات تعليمية عالمية من خلال كسر الحواجز الجغرافية واللغوية، وستتمكن أدوات الترجمة والمنصات التعاونية الطلاب من مختلف أنحاء العالم من التعلم معاً ومن بعضهم البعض.
سوف يقدم الـ AI فرصًا للتطوير المهني المستمر، ويمكنه استخدام التحليلات التنبؤية لتحديد اتجاهات المؤسسات التعليمية على اتخاذ قرارات مستنيرة بخصوص تعديلات المناهج، وتخصيص الموارد، وخدمات دعم الطلاب. وعلى الرغم من إمكانياته، تأتي تحديات دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم، بما في ذلك ضمان عدالة الوصول، وحماية خصوصية الطلاب، والحفاظ على العنصر البشري الذي يعد حاسمًا للتعلم فالذكاء الاصطناعي هو أداة، تحتاج إلى حكومات ذات كفاءة في البلدان التي ينتشر فيها الفقر.

المداخلات:

- يحتاج عادة التعليم إلى سياسات طويلة المدي، وبالتالي من الممكن للمعهد أن يراجع رؤية التعليم 2030، وتحويل هذه الرؤية إلي خطة وسياسات وبرامج قابلة للتنفيذ، مع الأخذ في الاعتبار الإمكانات المتاحة واحتياجات سوق العمل، وبالتالي العمل على الموائمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم.
- إضافة التكنولوجيا للعملية التعليمية هي المخرج للارتفاع بالإنتاجية، وبالتالي يجب على المخطط العمل على كافة الجهات ودراستها، وعلى المثلث الرئيسي للتعليم المتمثل في (المدرس - المدرسة - المنهج).
- تم اعتبار المدخل السياسي على أنه المدخل الصحيح للتعامل مع مشكلة التعليم، وفي رأيي أنه المدخل الصحيح للتعامل مع كل مشكلاتنا الحقيقية وليس فقط التعليم، ولوضع النقاط على الحروف، عندما نتحدث عن المدخل السياسي بشكل عام، فالمقصود هو شكل نظام الحكم ومدى تمتعه بالديمقراطية ومشاركة المواطنين.
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وُضعت من جانب الحكومة، ومن ثم فالأولي بالدولة ومؤسساتها أن يحرصوا على تطبيق هذه الاستراتيجية، وتطبيق مواد الدستور، وبشكل خاص المواد الخاصة بالتعليم. حيث حدد دستور 2014 إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج المحلي الإجمالى، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. والمطلوب من المدخل السياسي أن يحاسب البرلمان الحكومة بشأن مدى تنفيذ مواد الدستور ودرجة الالتزام بها.

- مشكلة تمويل التعليم ترتبط بما يخصص من جانب الدولة، وبالتالي يجب النظر أولًا في أولويات توزيع الموارد المتاحة للمجتمع؟ والحصة الموجهه للتعليم كيف يتم توزيعها على المجالات المختلفة للتعليم؟ ومن ثم هل الحل التكنولوجي سيغير نظام التعليم؟ أو المشروع القومي لبناء المدارس، يجب أن تتحمل الدولة مسئوليتها في دعم التعليم حتى المرحلة الإلزامية.
- يجب النظر في مسألة تنظيم الصناديق الخاصة والتي تعددت وتوسعت بشكل كبير، بحيث يتم تعظيم الاستفادة منها ويكون التصرف فيها في إطار الموازنة العامة للدولة.
- إذا توافرت الإرادة السياسية وفكرة تقبل الآخر، وحرية التعبير، بشرط أن تكون في إطار المصلحة العامة، من المؤكد بأن مصر صورتها ستتغير للأفضل
- الإرادة السياسية يجب أن تتكامل معها الإرادة المجتمعية، فالإرادة المجتمعية لها دور هام جداً، حيث يمكن أن تكون ضاغطة على متخذ القرار وعلى مجلس النواب لكي يقوم كل بدوره، فالإرادة المجتمعية تحتاج إلي تغيير ثقافة المجتمع نفسه، فالشغل الشاغل لأولياء الأمور على سبيل المثال حاليًا، هو ما يحصل عليه أبناؤهم من درجات مرتفعة بغض النظر عن المستوى التعليمي.
- اذا كان الحُلم مهم، فيجب علينا أن لا نحلُم فقط بمدى زمني حتى عام 2030، ولكن يجب علينا التخطيط حتى عام 2040 وعام 2050، لنصبح مثل الصين، نصعد للفضاء ونصنع طائرات وصواريخ وأقمار صناعية وروبوتات.
- وصلنا إلى أكثر من نصف الفترة حتى عام 2030 منذ بدأ تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، ولكن لا يعتقد أنه حدث تطور كبير أو ملموس أو تم تحقيق ما هو مطلوب خلال هذه الفترة.
- عبارة "المُمكن تكنولوجيًا" في الرؤية، ربما فُهمَت على أنها إدخال التابلت في النظام التعليمي، أو أداء الامتحانات بصورة إلكترونية.
- ما هي العلاقة بين وزارة الثقافة ووزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني أو التعليم العالي والبحث العلمي، أو بين وزارة الشباب والرياضة والتربية والوزارتين؟ فهناك نموذج في اليابان حيث توجد جهة واحدة تشرف على التعليم ما قبل الجامعي والجامعي والثقافة والشباب والرياضة، وهو ما يساعد على تحقيق الهدف المنشود لتعزيز الإبداع والابتكار وبناء الشخصية السوية.
- من الضروري النظر للأمر الواقع الممارس، فالإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي مجموعهم 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي، والمفترض أن يكون 7%.
- هناك عجز حوالي 327 ألف مدرس، ولا يوجد موازنة لتوفير هذا العدد ، وبالتالي ظهرت الخطة لتعيين 30000 مدرس كل عام ولمدة 5 سنوات، للقضاء على العجز، والذي لا يتوافق مع نسبة العجز وعدد المدرسين المحال للمعاش سنوياً.

- يجب النظر في عملية الدمج بين الوزارات لتقليل العدد، على سبيل المثال في الولايات المتحدة توجد 14 وزارة، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بين 15 – 18 وزارة، وإنجلترا 20، واليابان يوجد قانون يمنع أن تزيد الحكومة عن 17 وزارة، ولكن الدول الفقيرة والنامية نجد بين 28- 38 وزارة).

التعقيب:

- هناك خلط في بعض الأحيان بين النظرة الكلية والنظرة الجزئية للأمور، فهناك الكثير من التعليقات جاءت في التفاصيل، في كيف يمكن حل المشكلة المحددة وبين الرؤية المتكاملة، ولكن بوجه عام هناك اتفاق على مجموعة من الأشياء، فهناك اتفاق على أن الإرادة السياسية هي أساس التغيير، وأن الفكر هو الذي يجب أن يحرك التعليم ، ومن فلسفة التعليم تخرج الاستراتيجيات.
- هل يمكن توجيه الإرادة السياسية توجهًا يتوافق مع المعطيات المذكورة للوصول إلى الأهداف المنشودة؟ الإجابة نعم، ولكن هناك مشكلة ليست فقط في التعليم، وهي أننا أحيانًا "نقول ما لا نفعل، ونفعل ما لا نقول "
- الدستور وُجِّد ليبقي لحظة الأزمات والاختلافات حتى يكون لدينا مرجعية. ومن المهم لاستمرارية وفعالية العمل أن يكون هناك فصل بين السلطات واحترام عدم تداخل العمل التشريعي والعمل التنفيذي، بحيث يحاسب البرلمان الحكومة، ويصبح القضاء عادل ومستدام خارج السلطة التنفيذية.
- العجز الرهيب للمدرسين في المنظومة التعليمية، فكيف نتكلم عن إتاحة للتعليم وجودة وموارد بشرية ولا يوجد مدرسين بالعدد الكافي، وهناك حالة غريبة من التكيف مع الوضع والتعايش معه بدون الوصول إلى حلول فعالة.
- التنمية المستدامة قائمة على تنمية إنسانية وعدالة، ورؤية واضحة وإرادة سياسية يتم تطبيقها.
- في رأي ... وما زلت مُصراً... أن مصر دولة عظيمة وتستحق، وبالرغم من عدم توافق الأوضاع، ولكن أرى فرصة عظيمة، فالوصول إلى الهدف أصبح أسرع، لأن وتيره التطور أصبحت أسرع في العالم أجمع.
- مصر لا تحتاج إلى هذا العدد الكبير من الوزارات، أرى أنه من الكافي من 16إلى 18 وزارة على الأكثر.
- الإرادة السياسية والإرادة المجتمعية، في التعليم الإرادة المجتمعية سابقه للإرادة السياسية، فالجميع يسعي إلى تعليم أبناؤه، وإذا كان الحصول على الشهادة هو الهدف، فهذه مشكلة النظام التعليمي والسياسة العامة، وعند البحث عن العلاج، لا نعالج العرض، ولكن يجب أن نعالج المرض.
- الفكر هو الأساس، فالإرادة السياسية واحترام الدستور، واحترام الفصل بين السلطات يساعد بالوصول إلى الأهداف والرؤية المنشودة.
- الأمل مرتبط بخيالنا، والحروب الحالية هي ليست حروب وأسلحة، ولكن هي حروب لعقول ونفوس تتدني، فينتهى الأمر إلى أن بعض الشباب يائس وغضبان ومتهم، ولكن من الممكن أن يكون العكس، ويحتاج ذلك إلى القدوة، لذا نتساءل أين الإعلام؟ أين الفن؟ أين الثقافة؟ فكل شيء مرتبط بحرية التعبير واختيار الأكفأ للأداء واحترام الاختلاف، في إطار القانون الذي لا يسمح للهدم ولا يسمح للفوضى ويتم البناء على ما ينجز وليس على رفات ما هدم. وفي النهاية، يجب أن يكون لدينا إيمان بأننا نستحق وأنه ممكن.